والمفعل للموضع والمفعل للآلة والفعلة للمرة والفعلة للحالة خرج عن قاعدة
قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى باب التصغير حيث زاد فيه الحرف ونقل
المعنى كما في حذر فانه ابلغ من حاذر لكن القاعدة اكثرية لا كلية وقد صرح
بعضهم بان تلك القاعدة فيما اذا كان اللفظان المتوافقان في الاشتقاق
متحدي النوع في المعنى كصد وصديان وغرث وغرثان فان ذلك راجع
الى اصل واحد وهو اسم الفاعل كالرحمن والرحيم بخلاف حذر وحاذر
فان احدهما اسم فاعل والآخر صفة مشبهة اختلف في عامل الخبر وظاهر
مذهب الزمخشري ان الخبر يرتفع بالابتداء وحده وآخرون ذهبوا الى
ان العامل فيه الابتداء والمبتدأ جميعا وعليه كثير من البصريين والصحيح
ان العامل في الخبر هو الوجود وحده كما كان عاملا في المبتدأ الا ان
عمله في المبتدأ بلا واسطة وفي الخبر بواسطة المبتدأ فالابتداء
يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وان لم يكن للمبتدأ اثر في العمل الا
انه كالشرط في عمله كالقدر في تسخين الماء فان التسخين بالنار عند
وجود القدر لا بها ذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضي
مع ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي
هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي
وكذا جيء بان في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط
ولا يذكر له حينئذ جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي
له مال لئيم اتفق الجمهور على ان من الصفة المشبهة ما كان مجاريا
للمضارع في الوزن لا سيما ما اشتق من الفعل اللازم كطاهر
القلب ومستقيم الراي وقد منع ابن الحاجب وجماعة من محققي النحويين
ورود الصفة المشبهة مجارية للمضارع وتاولوا ما جاء منها كذلك
بانه اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة عند قصد الثبوت ووهم
في ذلك مثابعون لامام العربية الزمخشري لا معنى تشبيه المركب
بالمركب الا ان ينتزع كيفية من امور عدة فتشبيه بكيفية اخرى
مثلها فيقع في كل واحد من الطرفين امور متعددة فالقول بان
انتزاع كل من الطرفين من عدة امور لا يوجب تركبه بل يقتضي تعددا
في ماخذه مردود فان المشبه مثلا اذا كان منتزعا من اشياء متعددة
فاما ان ينتزع بتمامه من كل واحد منها وهو باطل فانه اذا اخذ كذلك
من واحد منها كان اخذه مرة ثانية من واحد آخر لغوا بل تحصيلا
لحاصل

خرج
اختلف
ذكر
اتفق
لا معنى

لحاصل واما ان ينتزع من كل واحد منها بعض منه فيكون مركبا
بالضرورة واما ان لا يكون هناك لا هذا ولا ذاك وهو ايضا باطل
اذ لا معنى حينئذ لانتزاعه من تلك الامور المتعددة علة تخصيص
الابتداء بالمتحرك هي ان الابتداء للكلام كالاس للبناء فكما ان البناء
الخارق لا يبنى الا على اساس متين كذلك من اراد احكام كلامه لا يبني
الا على متحرك متقوي بحركته الوجودية دون الساكن الذي ينظر
اليه الضعف بسكونه العدمي والوقف على الساكن لكونه ضد الابتداء
فجعل على الساكن لكونه ضد الابتداء فجعل علامة ضد العلامة
القول بان ما في حيز النفي لا يتقدم عليه ليس على اطلاقه بل ذلك
انما هو في النفي بما وان فانهما لدخولهما على الفعل والاسم اشبها
الاستفهام فطلبا صدر الكلام بخلاف لم ولن فانهما اختصا
بالفعل وعملا فيه وصار كالجزء منه فجاز زيدا لم اضرب ولن اضرب
واما لا فانها مع دخولها على الفعل بين جاز التقديم معها لانها
حرف متصرف فيه حيث عمل ما قبلها فيما بعدها كما في ازيد بان لا تخرج
وجئت بلا طائل فجاز ان يتقدم عليها معمول ما بعدها بخلاف ما اذا
لا يتخطاها العامل اصلا وقد جوزت الكوفية تقديم ما في خبرها
عليها قياسا على اخواتها الضابط في دخول الواو على الجملة الحالية
وجوبا وامتناعا وجوازا هو انها ان كانت مؤكدة فلا واو لكمال
الاتصال وان كانت غير مؤكدة فاما ان تكون على اصل الحال او لا
فالاولى اما ان يكون على تعجبها او لا فما يكون على اصل الحال وتعجبها
فالوجه فيه دخول الواو وما يكون على الحال دون تعجبها فحكمه جواز
الامرين ودخول الواو في المضارع المثبت كالممتنع اعني الحرام
اذا جرى على ظاهره واما اذا قدر معه مبتدأ فدخول الواو جائز
ومسموع كثيرا منه قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون ودخول الواو
في الماضي والمضارع مطلقا بمنزلة المكروه ووجوبه في نحو جاء
رجل وعلى كتفه سيف اذا اريد الحال دفعا للالتباس ووجوب تركه
اذا اريد الوصف لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة
وغلبة ترك الواو وامتناع دخوله على تقدير الافراد ورجحان
الترك على تقدير الماضي واما رجحان دخوله فعلى تقدير الاسمية
فقط واذا لم يكن بعد الظرف مظهر كان رجحان الترك اظهر كما في
قوله فخرج على قومه في زينته لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد

علة
القول
الضابط
لا يجوز